

14 أبريل 2024م

مراجعة هيئة التأمين لتقارير التسعير الإكتوارية لعام 2023م

تعد سنة 2023م السنة الرابعة على التوالي التي تقدم فيها شركات التأمين تقارير إكتوارية استنادًا على المتطلبات الواردة في ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادر في مارس 2020م، حيث تهدف هذه الضوابط بصفة أساسية إلى تعزيز دور ومسؤوليات الإكتواريين في قطاع التأمين، وذلك لدعم إدارة شركات التأمين في اتخاذ قرارات إدارية مدروسة وتقديم الدعم الفني اللازم لأعمال الشركة بالتزامن مع استمرار تطور قطاع التأمين في المملكة.

تلتزم الضوابط المذكورة أعلاه الإكتواري المعين لشركة التأمين و/أو إعادة التأمين (الإكتواري المعين) لعمل تسعير فني للمخاطر بشكل سنوي على الأقل، ورفع المخرجات للإدارة العليا ومجلس إدارة الشركة ولهيئة التأمين (الهيئة) لفروع التأمين الصحي وتأمين المركبات وتأمين الحماية والادخار، وقد تطلب الهيئة أو إدارة الشركة من الإكتواري المعين عمل تسعير لفروع التأمين الأخرى.

وبناءً على مدى ملائمة الفرضيات المستخدمة، وعدد عوامل التسعير المأخوذة بالاعتبار، والمخصصات الموضوعية للتغييرات التشريعية، ومعامل المصادقية المحدد لمطالبات العميل السابقة، فإن الوضع التنافسي لشركة التأمين يعتمد وبشكل جوهري على توصيات الإكتواري المعين.

علاوة على ذلك، تتيح الضوابط لإدارة الشركة بيع المنتجات بخلاف السعر الفني الموصى به من قبل الإكتواري المعين مع توفر آلية واضحة لحكمتها من خلال (أ) مصفوفة صلاحيات الاكتتاب التي توضح الحد الأعلى للاختلاف عن السعر الفني لكل دور، (ب) إلزام المكتب بتوثيق الأساس المنطقي للاختلاف سعر البيع عن السعر الفني، (ج) رفع تقارير دورية من الإكتواري المعين لمجلس الإدارة حول الأثر المالي المتوقع الناتج عن اختلاف سعر البيع عن السعر الفني والخاص بالوثائق المكتتبه خلال الفترة.

يتضمن هذا المستند ملاحظات الهيئة المستمدة من مراجعتها لتقارير التسعير الإكتوارية، وهي على النحو التالي:

1. تقرير التسعير الإكتواري للتأمين الصحي (من صفحة 2 إلى 9)
2. تقرير التسعير الإكتواري لتأمين المركبات (من صفحة 10 إلى 15)
3. تقرير التسعير الإكتواري لتأمين الحماية والادخار (من صفحة 16 إلى 22)

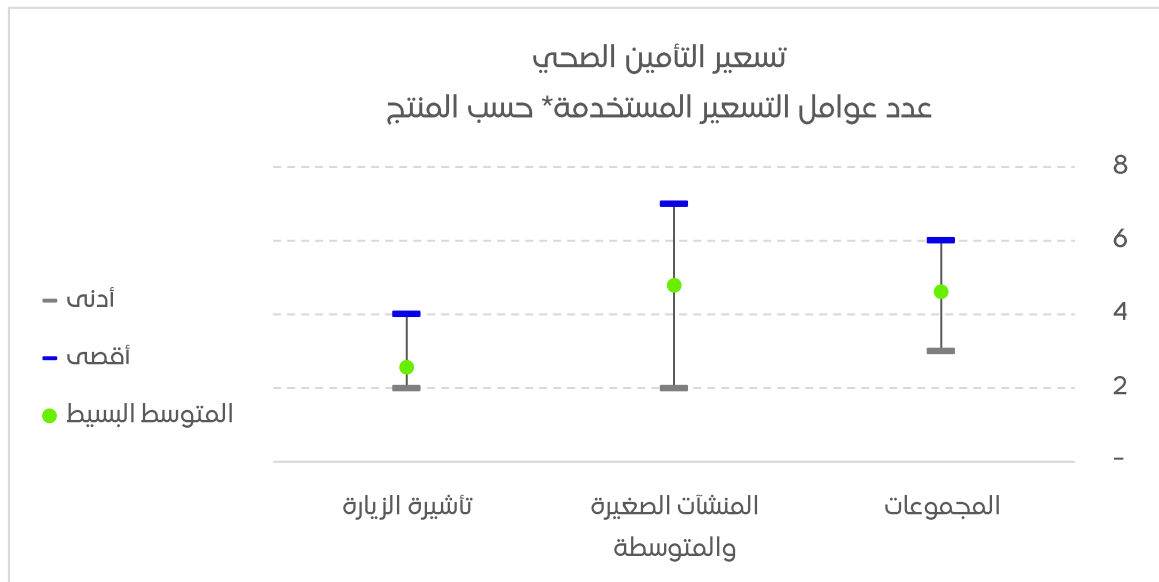
وفي هذا الصدد، تلخص الهيئة مراجعتها للتقارير أعلاه بعدد من الملاحظات المهمة، التي تود مشاركتها مع إدارة شركة التأمين إلى جانب توقعاتها حيال تلك الملاحظات، حيث تتوقع الهيئة من إدارة شركة التأمين الحرص على أخذ جميع هذه الملاحظات والتوصيات بالاعتبار، وعقد مناقشات داخلية على مستوى مجلس الإدارة والإدارات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيال تلك الملاحظات والتوصيات.

وعلى نحو مشابه لمراجعة العام الماضي، يرافق هذه المراجعة ملف منفصل يتضمن ملخص توقعات الهيئة المتعلقة بالتسعير الإكتواري.

1. تقارير التسعير الإكتواري - التأمين الصحي

1.1 عوامل التسعير

تشجع الهيئة الإكتواري المعين على الاستمرار في البحث عن عوامل جديدة تساهم في تطوير وتحسين دقة التسعير في قطاع التأمين بالمملكة. يبين الرسم البياني أدناه نطاق عدد عوامل التسعير المستخدمة من قبل شركات التأمين لتسعير وثائق التأمين الصحي لعام 2023م حسب نوع المنتج.



* باستثناء عوامل التسعير التالية: نوع وحد المنفعة، مبلغ التحمل ونسبة المشاركة، نوع الغرفة؛ وذلك لأنها تستخدم من قبل جميع شركات التأمين إلا أن بعض الشركات تضمنها في عدد عوامل التسعير والبعض الآخر لا يضمنها.

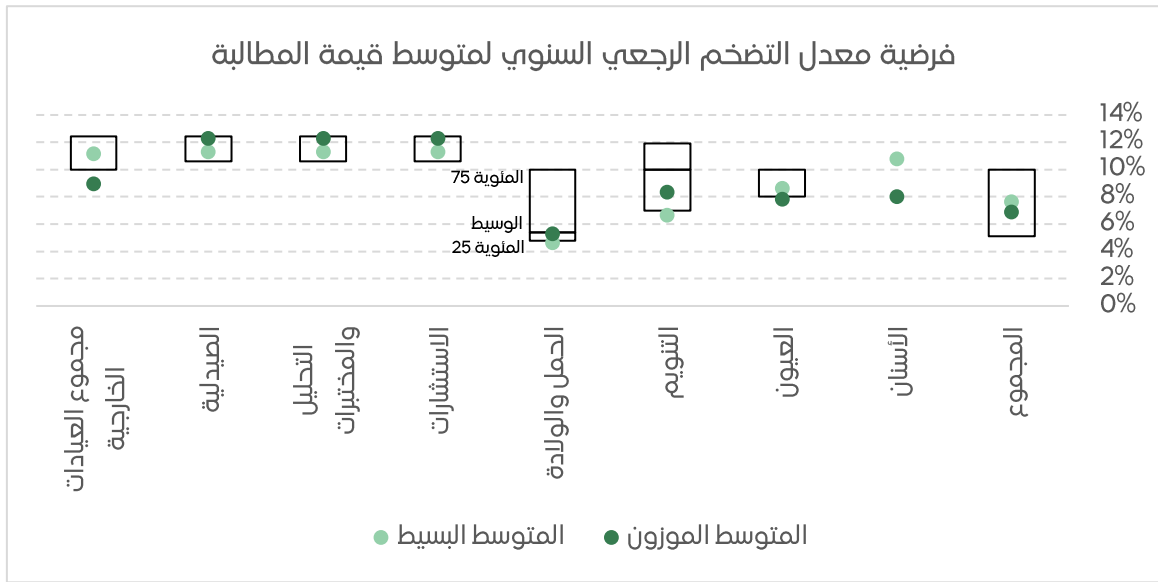
يلاحظ وجود تباين كبير بين شركات التأمين في عدد عوامل التسعير المستخدمة وذلك لجميع أنواع التأمين الصحي، والذي من شأنه أن يؤثر - ربما بشكل جوهري - على ربحية الشركة ووضعها التنافسي؛ نظرًا لاستخدامها آليات تسعير أقل دقة مقارنة بنظرائها من شركات التأمين. وفي حين يتشابه متوسط عدد عوامل التسعير المستخدمة لنوعي التأمين الصحي للمجموعات (تسعير مبني على سجل المطالبات) والتأمين الصحي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (تسعير دفترية)، فقد لوحظ وجود تباين أكبر في النوع الثاني والذي يشير إلى حاجة الشركات القريبة من الحد الأدنى لتحسين أساس التسعير وذلك للحفاظ على التنافسية وتحسين الربحية.

1.2 فرضيات معدل التضخم

يعد استخدام الفرضيات المناسبة لمعدل التضخم ذا أهمية عالية. ويوجد نوعين من معدلات التضخم، وهي التضخم الرجعي (التاريخي) والتضخم المستقبلي ويقوم الإكتواري المعين بتقدير كل منهما، إلا أن استخدام فرضيات غير دقيقة لأي من معدلات التضخم المذكورة أعلاه، قد يؤثر على دقة السعر الفني الذي يحتسبه الإكتواري المعين.

1.2.1 فرضية معدل التضخم الرجعي (التاريخي)

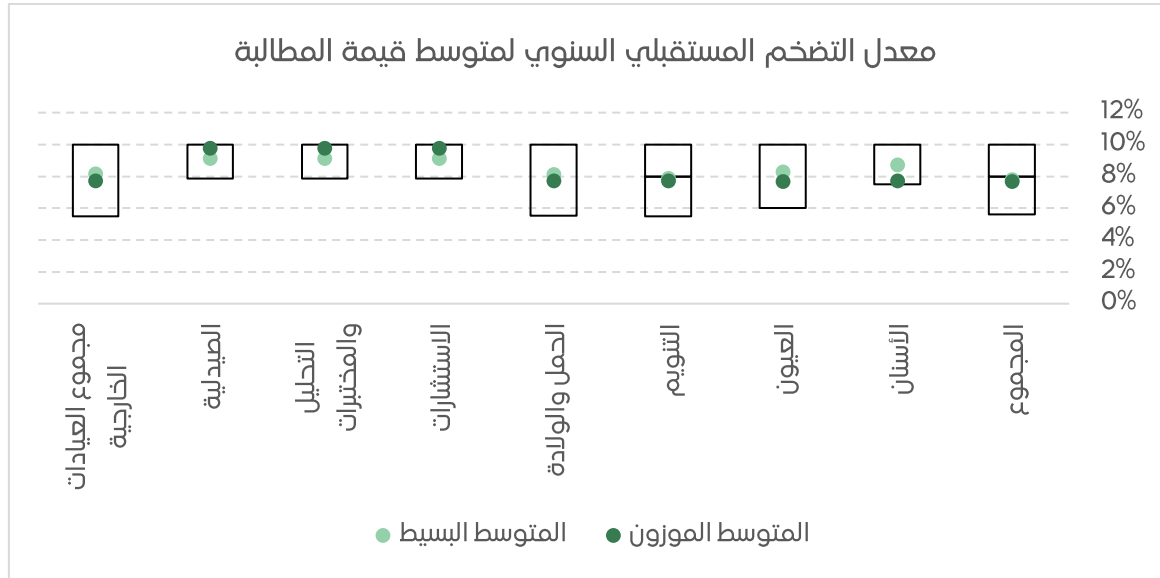
تستخدم فرضية معدل التضخم الرجعي (التاريخي) لاحتساب تكلفة المطالبات التاريخية لمستوى السعر الحالي. يظهر الرسم البياني أدناه نطاق فرضية معدل التضخم الرجعي المستخدمة من قبل الإكتواري المعين لكل منفعة.



يلاحظ من الرسم البياني أعلاه وجود نطاق واسع لفرضيات معدل التضخم لإجمالي المنافع ككل. وتعد منفعتي التنويم والحمل والولادة هي الدافع الأساسي لهذا النطاق الواسع. وفي المقابل، تظهر أقسام منفعة العيادات الخارجية نطاق أضيق، إلا أن متوسط معدل التضخم فيها يتجاوز معدل التضخم لمنفعتي التنويم والحمل والولادة، كما لاحظت الهيئة ارتفاعاً جوهرياً في معدل التضخم لمنفعة العيادات الخارجية مقارنة بالفرضية المستخدمة من قبل الإكتواري المعين في العام الماضي، والذي يشير إلى أن الارتفاع مرتبط بالفترة الماضية القريبة.

1.2.2 فرضية معدل التضخم المستقبلي

تستخدم فرضية معدل التضخم المستقبلي لتعديل سعر القسط من وقت احتسابه لوقت تقديم العلاج. ويظهر الرسم البياني أدناه نطاق فرضية معدل التضخم المستقبلي المستخدمة من قبل الإكتواري المعين لكل منفعة.

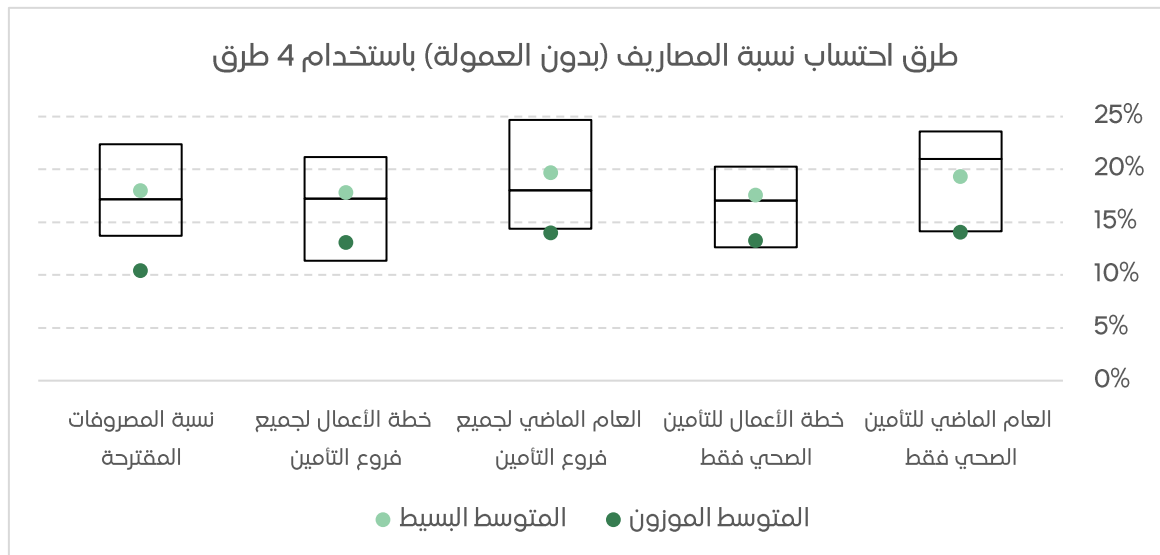


يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن تباين متوسط معدل التضخم المستقبلي لأنواع المنافع يعد منخفضاً نسبياً بخلاف معدل التضخم الرجعي، مع متوسط أقل بشكل ملاحظ لمنفعة العيادات الخارجية مقارنة بمتوسط التضخم الرجعي، كما يلاحظ تقارب المئوية الخامسة والسبعون (الرابع الثالث) بين جميع المنافع.

1.3 نسبة المصروفات الموصى بها

بناءً على التعليمات الحالية، يتعين على الإكتواري المعين احتساب نسبة المصروفات باستخدام أربع طرق مختلفة، ومن ثم يقوم باستخدام رأيه للتوصية بنسبة تستخدم في احتساب السعر الفني. وتتضمن هذه النسبة المقترحة كلاً من المصروفات المنسوبة والمصروفات غير المنسوبة.

يلخص الرسم البياني أدناه نتائج احتساب النسب بالطرق الأربعة والنسبة الموصى باستخدامها من قبل الإكتواري المعين في احتساب السعر الفني.

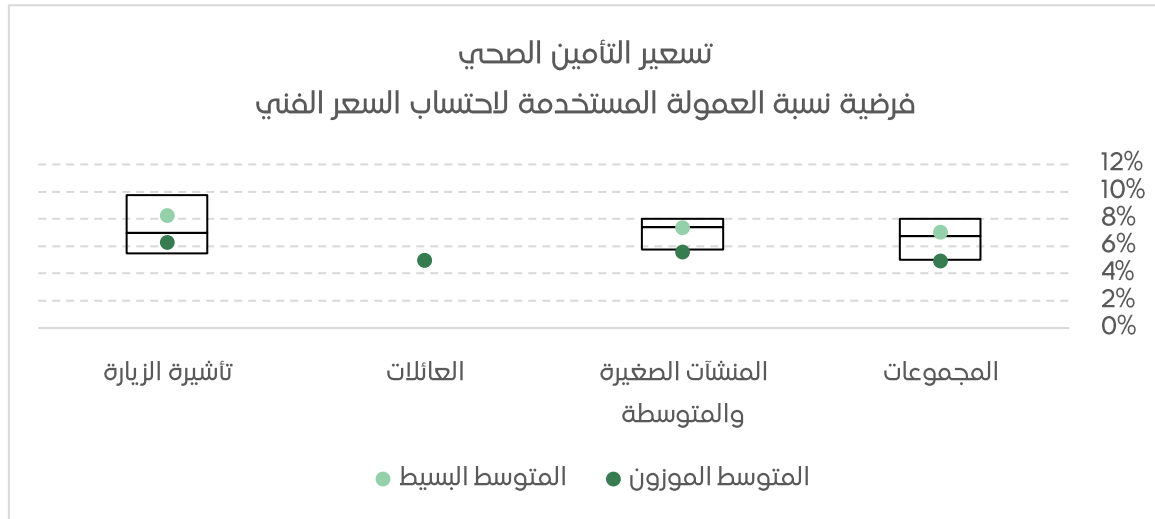


يلاحظ أن نسبة المصروفات المقدرة للسنة القادمة أقل من نسبة المصروفات للسنة الماضية والذي يشير إلى التوقعات الإيجابية في خطة العمل. وتقترب نسبة المصروفات المقترحة لنسبة المصروفات المقدرة للسنة القادمة أكثر من نسبة المصروفات للسنة الماضية والذي يوضح أهمية أن تعترف الشركة بالوفورات المقدرة في المصروفات لضمان كفاية الأسعار الفنية. وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط الموزون لنسبة المصروفات المقترحة أقل بشكل ملحوظ من النسب الناتجة من جميع الطرق الأربعة والذي قد يتطلب ضرورة تقديم المسوغات والقيام بمراجعة دورية من قبل الإكتواري المعين وخصوصاً في ظل محدودية الهوامش للتأمين الصحي.

1.4 النسبة الإضافية للعمولة

عادة ما تتنافس شركات التأمين في تخفيض هامش الربحية؛ وذلك نظراً لحجم الأقساط الكبير المرتبط بالتأمين الصحي الإلزامي في المملكة. وبالتالي، فإن القدرة على بيع الوثائق بنسبة عمولة منخفضة يمثل دوراً مهماً في الحفاظ على جاذبية الأقساط لحملة الوثائق مع الاحتفاظ بهامش ربحية مقبول.

يوضح الرسم البياني أدناه النسبة الإضافية للعمولة المستخدمة من قبل الإكتواري المعين في التسعير لمختلف أنواع التأمين الصحي، مع الأخذ بالاعتبار نسب العمولة التاريخية.



يشير المدهى الربيعي لكل أنواع التأمين الصحي - باستثناء التأمين الصحي للعائلات - إلى أن بعض الشركات لديها ميزة تنافسية أعلى نظراً لقدرتها على البيع بنسبة عمولة أقل مقارنة بغيرها. ويوضح المتوسط الموزون لنسبة العمولة قدرة شركات التأمين ذات الحصة الأكبر على تحديد نسبة عمولة أقل مقارنة بشركات التأمين ذات الحصة الأصغر وقد يعزى ذلك إلى قوتها التفاوضية الأعلى أو اعتمادها على المبيعات المباشرة بشكل أكبر؛ وبالتالي قدرتها على خفض الأسعار وحصولها على الأفضلية في التنافسية.

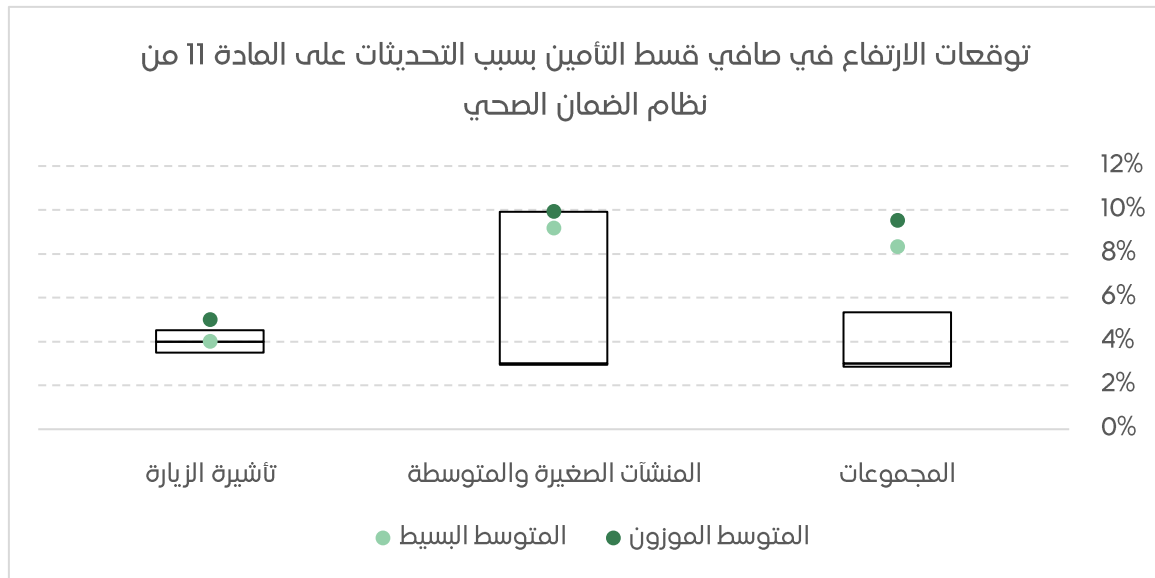
يتضح أن على شركات التأمين ذات الحصة الأصغر العمل على طرق مبتكرة للتسويق والبيع، على سبيل المثال: استخدام التقنية التأمينية لخفض نسبة العمولة ورفع قدرتها على التنافس مع شركات التأمين ذات الحصة الأكبر، خصوصًا فيما يتعلق بوثائق المجموعات كبيرة الحجم.

1.5 أثر التغييرات التشريعية على أسعار وثائق التأمين الصحي

1.5.1 أثر المادة 11 من نظام الضمان الصحي

تتيح المادة (11) من نظام الضمان الصحي لمقدمي الخدمات الصحية الحكومية طلب تعويض لتكلفة تقديم العلاج للأفراد حاملي وثائق التأمين الصحي، كما قام مجلس الضمان الصحي (المجلس) بمشاركة مسودة لتحديث قائمة المقابل المالي للزم التشخيصية المتعلقة بالمادة 11 في الربع الرابع من سنة 2022م، حيث أبدى القطاع بعض التحديات المتعلقة بأثر المقابل المالي لهذا التحديث على أقساط التأمين، كما عبرت بعض شركات التأمين عن مخاوفها بشأن ارتفاع مستوى الأسعار المحدثة.

يظهر الرسم البياني أدناه نطاق الزيادة المتوقعة من قبل الإكتواري المعين على سعر القسط بناءً على تعديل التشريع أعلاه.



ارتفع متوسط الأثر المقدر لنوعي التأمين الصحي التي تشكل النسبة الأكبر وبشكل جوهري مقارنة بالسنة الماضية، حيث قدر الأثر ليتراوح حول 4%، ويعزى ذلك إلى القائمة المحدثة للمقابل المالي للزم التشخيصية وإلى توفر خبرة أكبر، بالإضافة إلى تحسن قدرة مقدمي الخدمات الصحية الحكومية على تسجيل ورفع المطالبات. كما قام بعض الإكتواريين المعينين بتقدير الأثر المتوقع للتأمين الصحي للزائرين.

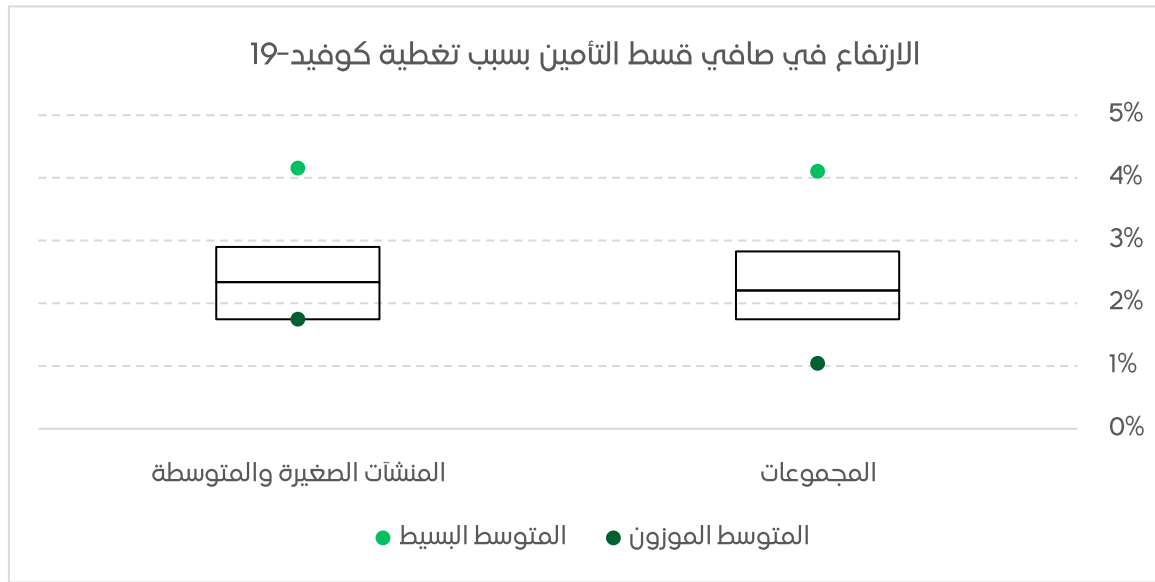
تشير قيم المتوسط المرتفعة والتي تصل وتتجاوز الحد الأعلى للمدى الربيعي إلى وجود تباين بين شركات التأمين في تقدير الأثر المتوقع للمادة 11، كما يشير المدى الربيعي الواسع للتأمين الصحي

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (تسعير دفترى) إلى وجود مستوى مرتفع من عدم اليقين، والذي قد يعزى إلى التغيير الجوهري في شبكة مقدمي الخدمة الصحية المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تميل لحصولها على شبكة منخفضة وبالتالي ارتفاع احتمالية استخدام مقدمي الخدمة الصحية الحكومية.

إضافة إلى ذلك، قد تتغير التكلفة المتوقعة بشكل جوهري مع تحسن الأنظمة التقنية لمقدمي الخدمات الصحية الحكومية وربطها بنظام "نفيس"، حيث يتعين على شركات التأمين مراقبة ومتابعة الخبرة الناشئة وتعديل التسعير على نحو مناسب وبشكل مستمر.

1.5.2 تغطية المطالبات الناتجة عن جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19)

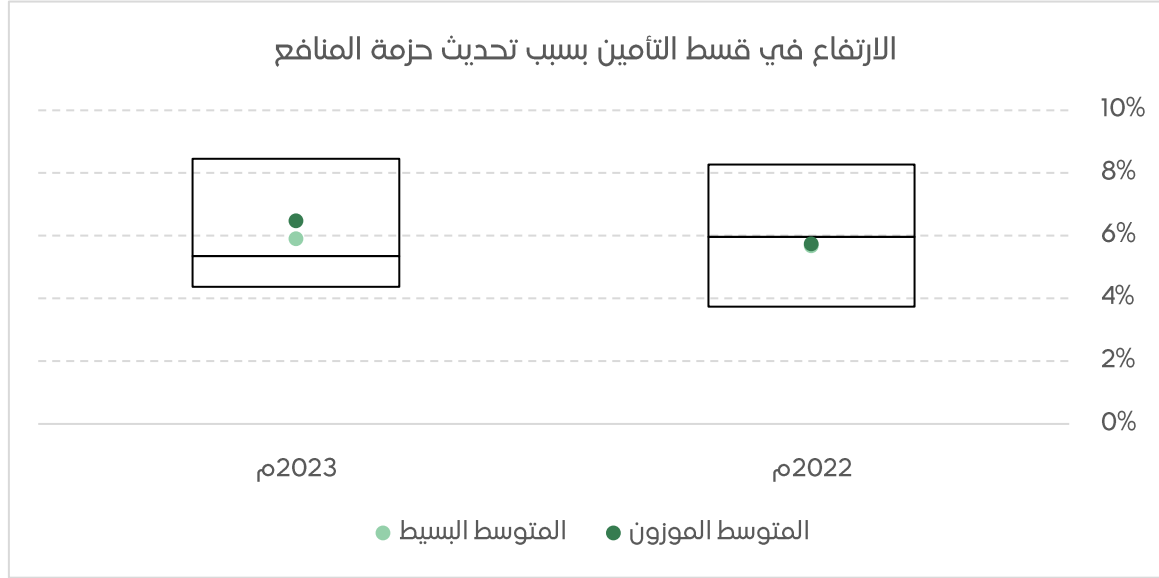
ألزمت جميع شركات التأمين بتضمين تغطية فايروس كورونا -كوفيد-19- كجزء من تغطية التأمين الصحي تحت حزمة المنافع الأساسية للوثيقة الموحدة. يوضح الرسم البياني أدناه الزيادة المُقدرة من قبل الإكتواري المعين في تكلفة التأمين الصحي.



يتضح وجود فرق جوهري بين المتوسط البسيط والمتوسط الموزون على الرغم من ضيق المدى الربيعي، والذي يشير إلى أن شركات التأمين ذات الحصة الأصغر قدرت أثرًا أعلى لتغطية مطالبات كوفيد-19 مقارنة بشركات التأمين ذات الحصة الأكبر. ومن المتوقع أن ينخفض هذا مع الخبرة الناشئة، كما يظهر أن الأثر المتوقع لنوعي التأمين الصحي متقارب؛ نظرًا لأن التغطية إلزامية كجزء من حزمة المنافع الأساسية لوثيقة الضمان الصحي.

1.5.3 تحديث حزمة منافع الوثيقة الموحدة الصادرة عن مجلس الضمان الصحي

أصدر المجلس تحديثًا على حزمة المنافع الموحدة والتي بدأ تطبيق جزء منها في أكتوبر 2022م مع التطبيق التدريجي للجزء الآخر خلال الفترة القادمة. يوضح الرسم البياني أدناه متوسط الزيادة في الأسعار وتكلفة العلاج المقدرة من قبل الإكتواري المعين الناتج عن التحديث.

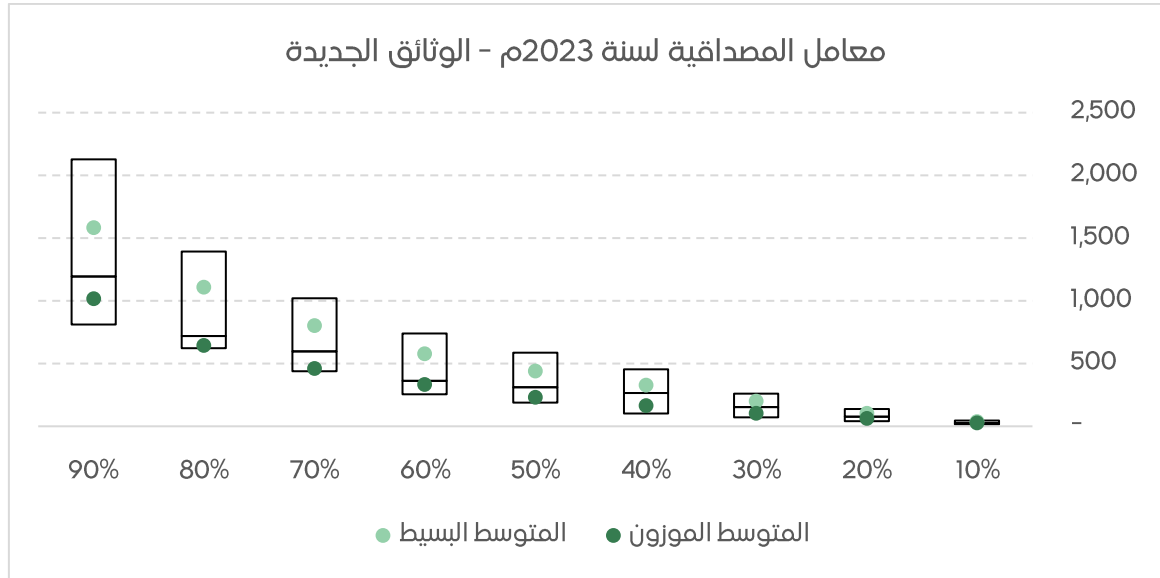


يتضح من المتوسط جوهريّة الأثر المقدّر من قبل الإكتواري المعين للتحديث المذكور أعلاه، حيث يعكس المدى الربيعي للتقديرات عدم اليقين في القطاع لآداء التأمين الصحي. وبشكل مشابه للتطورات التشريعية المذكورة أعلاه، يتعين على الإكتواري المعين مراقبة ومتابعة الخبرة الناشئة وتعديل التسعير الفني حسب ما يرونه مناسبًا وبشكل مستمر.

1.6 معامل المصدقية

في العلم الإكتواري، تساعد نظرية المصدقية الإكتواري على معرفة مدى الاعتماد على المطالبات السابقة لحامل الوثيقة مقارنة بالمطالبات السابقة لجميع المؤمن لهم. وبعد عدد المطالبات مقياسًا شائعًا لتحديد معامل المصدقية، حيث تعطى المطالبات الخاصة بحامل الوثيقة معامل مصداقية أعلى كلما ارتفع عدد المطالبات. وبعد عدد المؤمن لهم مؤشّرًا شائعًا للإكتواريين كبديل لعدد المطالبات.

يظهر الرسم البياني أدناه نطاق عدد المؤمن لهم في الوثائق الجديدة والمستخدم من قبل الإكتواري المعين كأساس لتحديد معامل المصدقية.

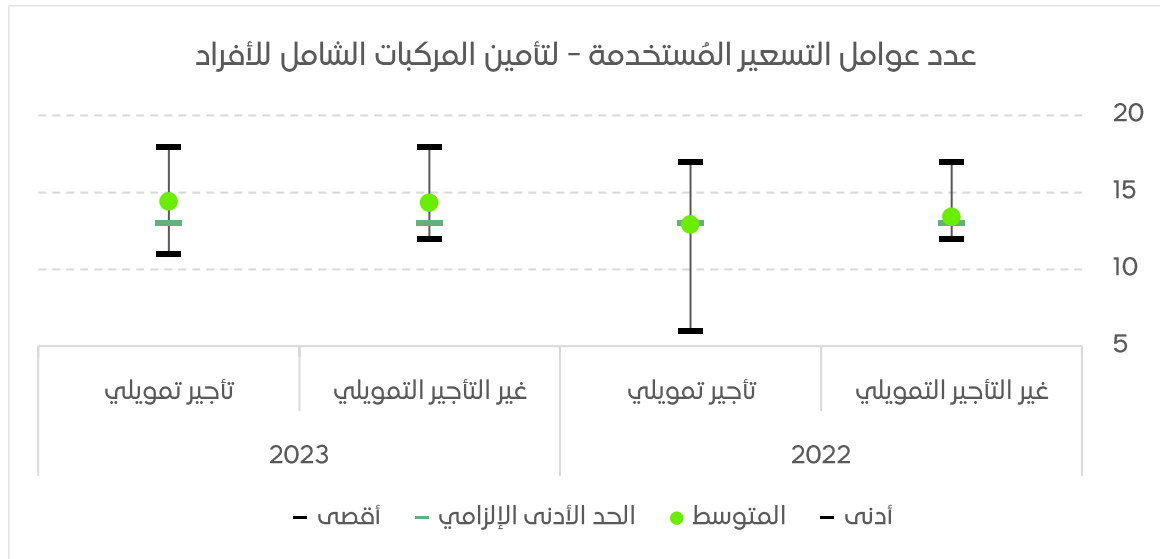
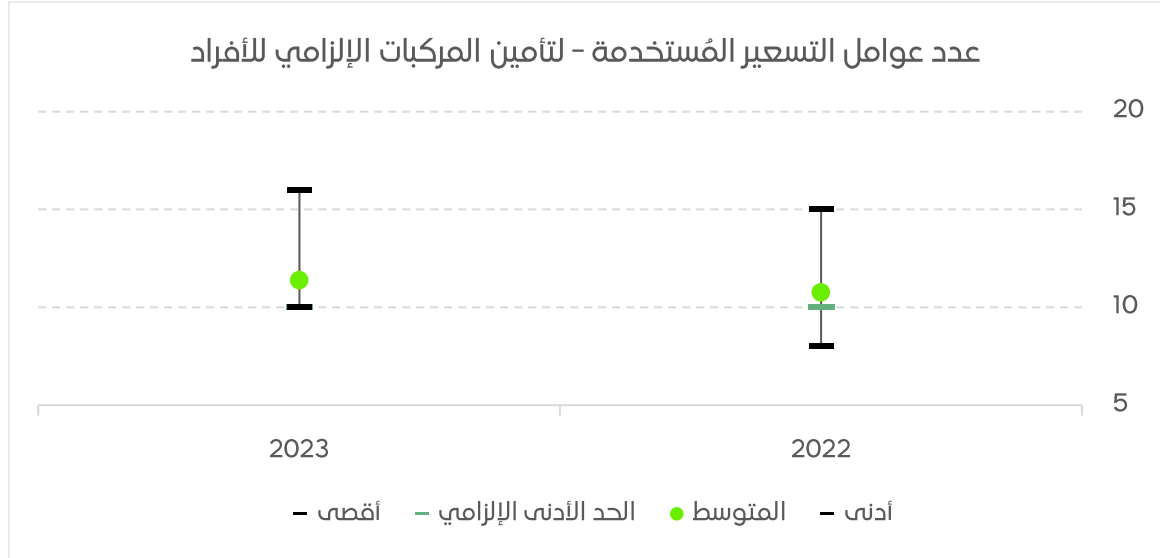


يلاحظ أن القيم لكل من المتوسط البسيط والمتوسط الموزون -بحجم الأقساط- لعدد المؤمن لهم متشابهة عند المستويات الأقل لمعامل المصداقية، إلا أن الفرق بينهما يتزايد مع زيادة معامل المصداقية -مثال: 1600 مقارنة بـ 1000 مستفيد عند معامل المصداقية 90% كمتوسط بسيط ومتوسط موزون على التوالي-، والذي يشير إلى وجود تفاوت ملحوظ عند قيم المصداقية المرتفعة، كما تشير حقيقة أن المتوسط الموزون أقل من المتوسط البسيط عند قيم المصداقية الأعلى إلى وجود اعتمادية أكبر على المطالبات التاريخية من قبل شركات التأمين الأكبر مقارنة بنظائرها الأصغر حجماً. توفر المراجع الإكتوارية إرشادات كافية حول آلية تحديد معامل المصداقية المناسب للمطالبات التاريخية، والتي يكملها رأي الإكتواري المعين. ومن الممكن أن يتسبب غياب الدقة الفنية في أن تكون أقساط شركة التأمين غير كافية أو تفتقر للقدرة التنافسية.

2. تقارير التسعير الإكتواري - تأمين المركبات

2.1 عدد عوامل التسعير

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق عدد عوامل التسعير التي يستخدمها الإكتواري المعين للوصول إلى الأسعار الفنية لوثائق تأمين المركبات الإلزامي والشامل في عام 2023م، ومقارنتها بتلك المستخدمة في عام 2022م:



يوضح الرسم البياني أعلاه وجود ارتفاع في متوسط عدد عوامل التسعير المستخدمة لكل من التأمين الإلزامي والشامل للأفراد مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يتماشى مع توقعات الهيئة، مما يشير إلى تحسن تسعير تأمين المركبات. ومع ذلك، لاحظت الهيئة أن عددًا من الشركات قد استخدمت عوامل تسعير بدون وجود تفريق بين الفئات المختلفة تحت عامل التسعير المستخدم (أي جميع معدلات الزيادة تساوي الواحد). تحصل مثل هذه الحالات عندما يجري الإكتواري المعين الاختبارات اللازمة لاستخدام

عامل التسعير، ويتضح له بأن العامل المستخدم ليس له أي تأثير على عملية التسعير. وبالتالي، لا ينبغي للإكتواري المعين أن يحتسب مثل هذه العوامل للائتمال للحد الأدنى الإلزامي لعدد عوامل التسعير.

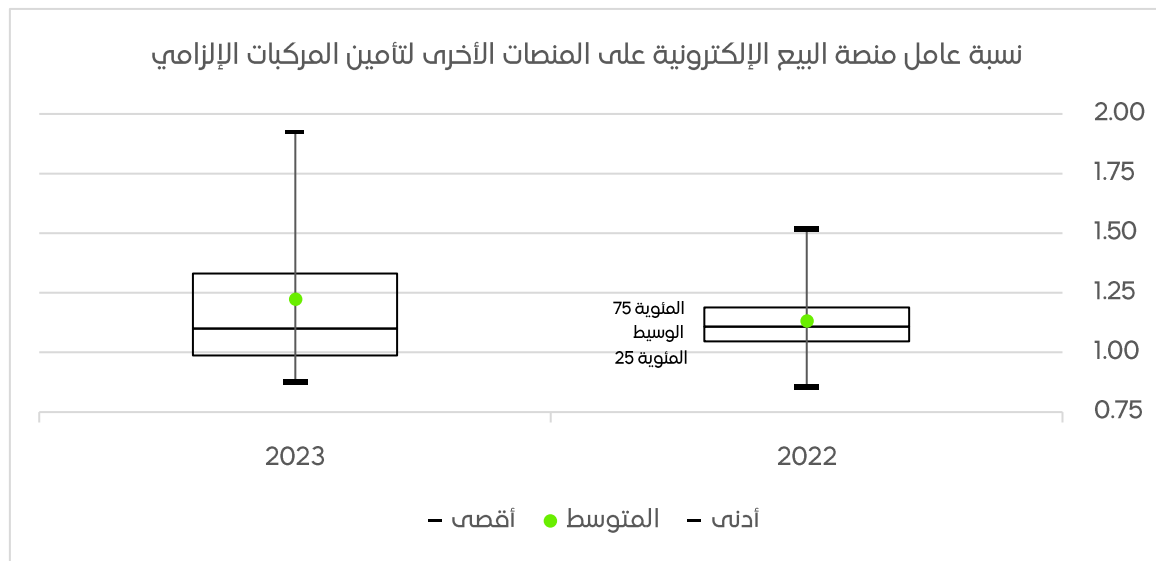
تتوقع الهيئة أنه في حال وجود عوامل تسعير غير مؤثرة، يجب على الشركة توفير بيانات إضافية إلى الإكتواري المعين لإجراء مزيد من الاختبارات. على الإكتواري المعين التأكد من الالتزام بالحد الأدنى الإلزامي لعوامل التسعير بحيث يعتبر كل عامل تسعير مستخدم مؤثراً.

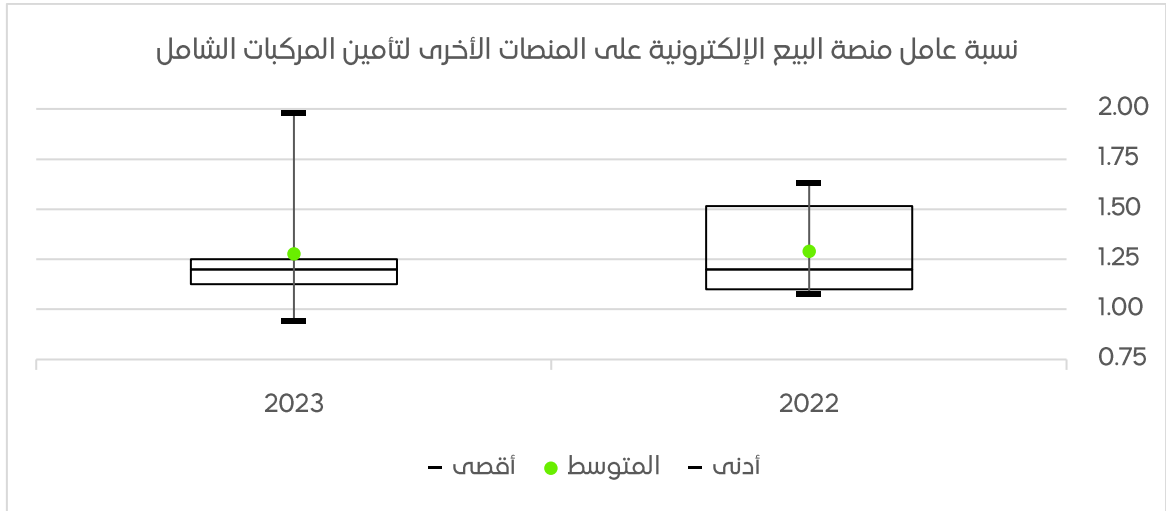
كما يلاحظ الفرق الكبير نسبياً بين المتوسط وأقصى قيمة لعدد عوامل التسعير المستخدمة، مما يدل على أن بعض الشركات تسعى جاهدة للتميز عن المنافسين، مما يؤدي إلى دقة أعلى في التسعير وبالتالي ربحية أعلى للوثائق المكتتبة.

وعلى النقيض، يمكن أن تتعرض شركات التأمين الواقعة في أدنى النطاق لمخاطر التسعير غير الدقيق، وبالتالي نتائج سلبية لمحفظة تأمين المركبات الخاصة بها. إضافة إلى ذلك، يتضح أن هناك شركة واحدة على الأقل في كل نوع تأمين للمركبات تكافح من أجل تلبية متطلبات الحد الأدنى لعدد عوامل التسعير التي حددتها الهيئة، مما يعرضها على الأرجح إلى وضع تنافسي أقل ولخطر عدم الالتزام بالنظام، كما يلاحظ أن مستوى الالتزام بمتطلبات التدقيق الداخلي قد تحسن في قطاع التأجير التمويلي للتأمين الشامل مقارنة بسنة 2022م.

2.2 التسعير حسب قناة المبيعات

توضح الرسوم البيانية أدناه معدل الزيادة الذي يستخدمه الإكتواري المعين من أجل الاختلاف بين منصات البيع الإلكتروني والمنصات الأخرى.





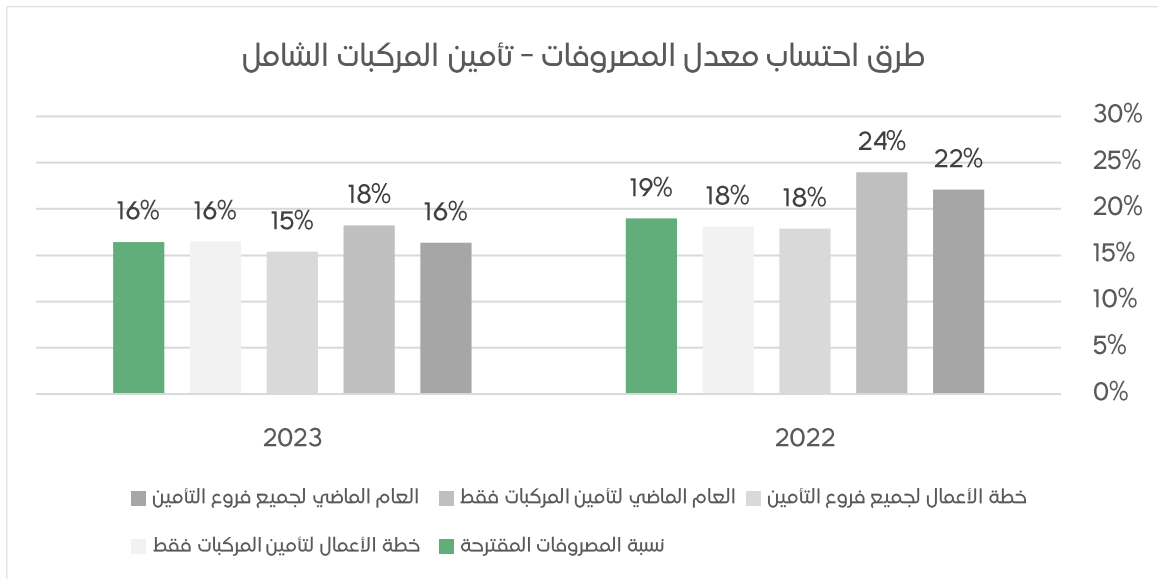
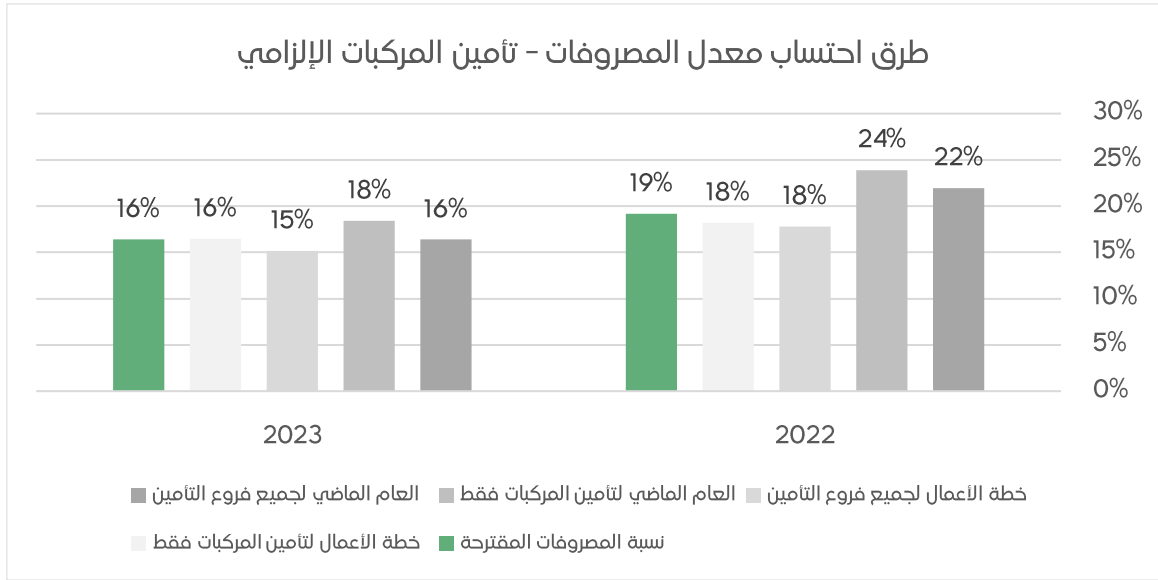
بالنسبة لتأمين المركبات الإلزامي، يمكن ملاحظة الزيادة في متوسط نسبة معدل الزيادة، بينما ظل متوسط عامل الزيادة ثابتاً لتأمين المركبات الشامل مقارنة بالعام الماضي.

علوّة الى ذلك، فقد اتسع النطاق بين القيم الأدنى والأقصى لكلا الفئتين مقارنة بالعام الماضي. من ناحية أخرى، فقد ضاق المدى الربيعي بشكل كبير لتأمين المركبات الشامل، على الرغم من اتساعها لتأمين المركبات الإلزامي.

يشير ما ذكر أعلاه إلى أن الإكتواريين المعيّنين قد تفاعلوا مع التجربة الناشئة بطرق مختلفة من خلال تطبيق رأيهم الإكتواري. ولا بد من النظر في الاعتبارات الأخرى السائدة في القطاع ومتابعة التجارب الناشئة والاستجابة لها في الوقت المناسب.

2.3 نسبة المصروفات

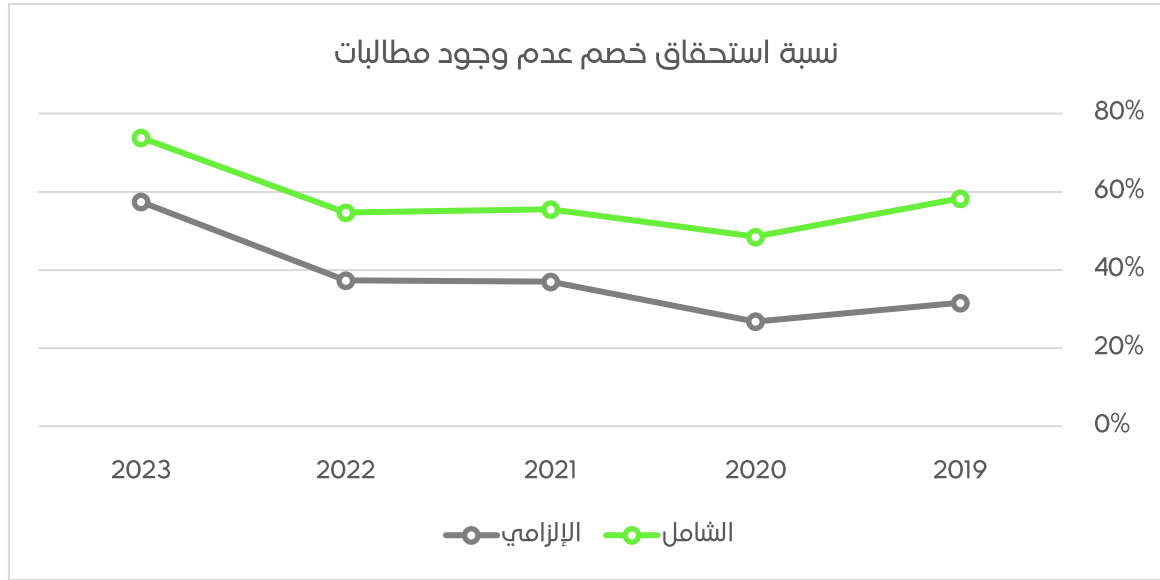
لغرض تحديد نسبة المصروفات لتضمينها في معدلات الأقساط، يلتزم الإكتواري المعين بموجب تعليمات الهيئة بإجراء أربع طرق لاحتساب نسبة المصروفات واختيار النسبة المناسبة مع الأخذ في الاعتبار نتائج الطرق الأربعة. توضح الرسوم البيانية أدناه نتائج الطرق الأربعة المذكورة أعلاه ومقارنتها مع نسبة المصروفات المقترحة، لكل من تأمين المركبات الإلزامي والشامل في تقارير التسعير لعامي 2023م و2022م.



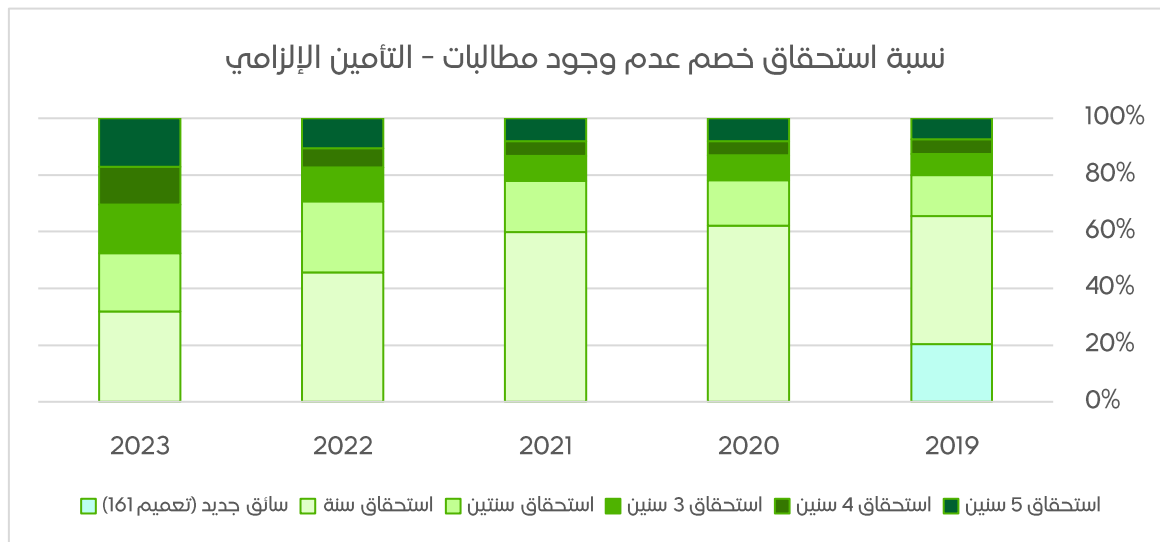
يتضح أعلاه أن الإكتواريين المعيّنين قد اعتمدوا على نسب مصروفات تتماشى مع خطة العمل، وهي أقل بشكل عام من نسب مصروفات العام الماضي. ولذلك، سيكون مهمًا من أجل ربحية أعمال تأمين المركبات تحقيق تلك الوفورات المخطط لها في المصاريف كنسبة من الأقساط. وفي الوقت ذاته، سبق ذكر ملاحظة مماثلة في العام الماضي، ولكن يتضح أن شركات التأمين قد حققت هذا العام التخفيض المتوقع في خطة عمل العام الماضي.

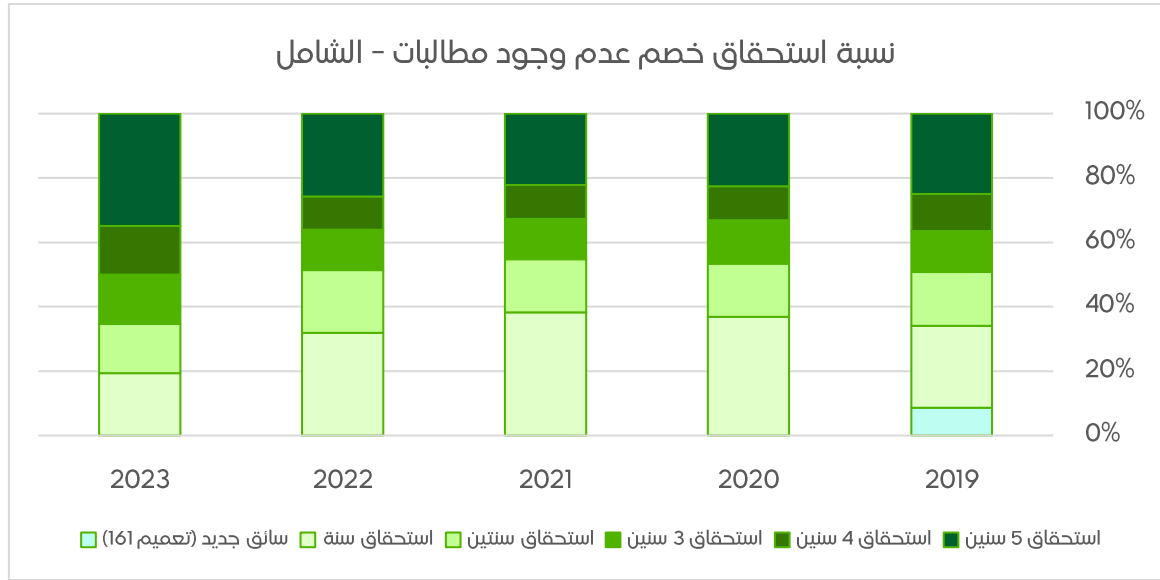
2.4 خصم عدم وجود مطالبات

بدايةً منذ تطبيق "خصم عدم وجود مطالبات" (NCD) منذ منتصف عام 2018م، أدخلت عليه بعض التحسينات لمعالجة الملاحظات والتحديات الناشئة. يوضح الرسم البياني أدناه نسبة حاملي وثائق التأمين المستحقين للخصم خلال السنوات الخمس الماضية.



كما هو موضح على مر السنين، يلاحظ أن نسبة المستحقين للخصم على وثائق التأمين الشامل للمركبات أعلى بشكل ملحوظ من التأمين الإلزامي. وبالمقارنة مع عام 2022م، زادت كلتا النسبتين بشكل ملحوظ في عام 2023م، وهو ما يمكن أن ينسب بشكل أساسي إلى عاملين، وهما (1) التحسينات التي تم إجراؤها على معايير خصم عدم وجود مطالبات في أوائل عام 2023م، و(2) التخفيف من معايير خصم عدم وجود مطالبات في الربع الأخير من عام 2023م بالتزامن مع حملة "أمن تسلم" المصاحبة لتفعيل الرصد الآلي لمخالفة "عدم وجود تأمين سار للمركبة".





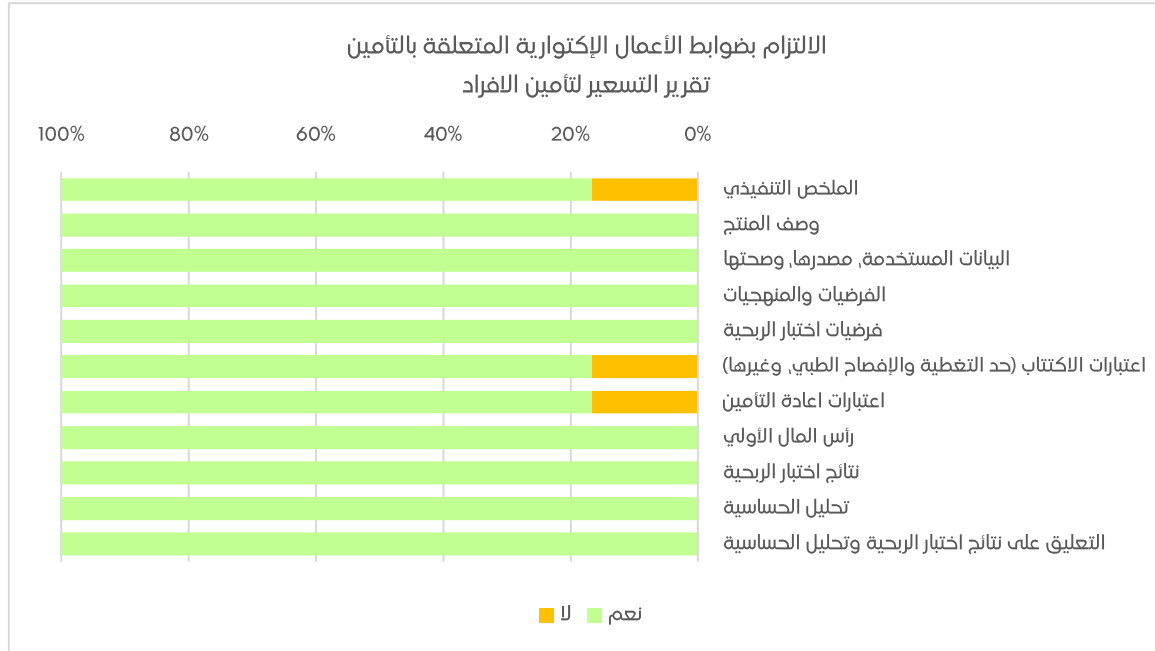
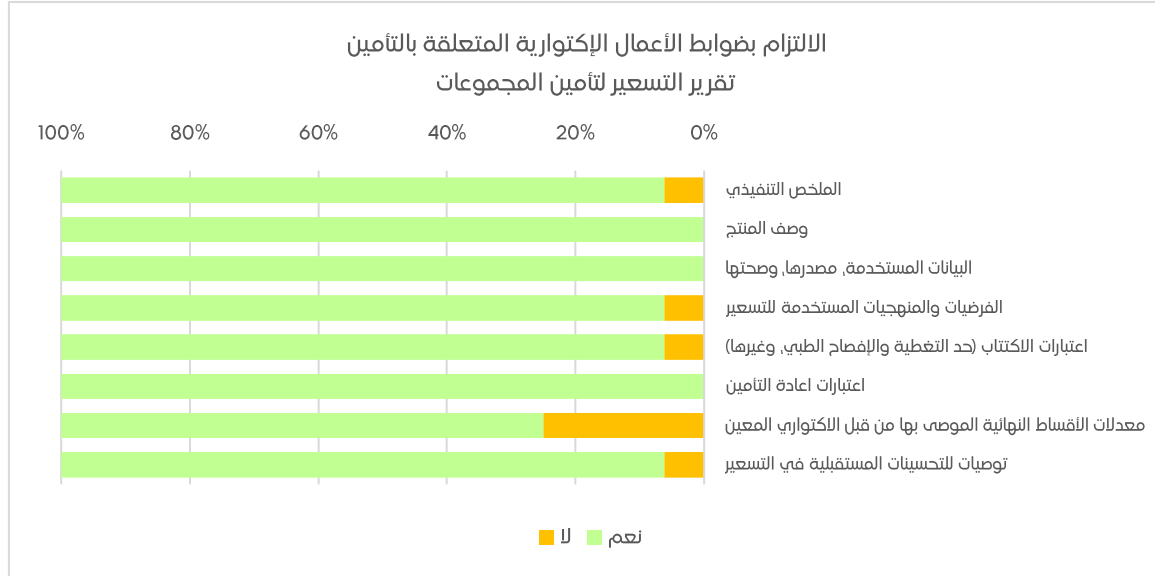
اعتبار مهم آخر في التسعير وهو نسبة السائقين المستحقين لكل مستوى من مستويات خصم عدم وجود مطالبات. توضح الرسوم البيانية أدناه متوسط نسبة الاستحقاق تحت كل مستوى، بشكل منفصل بالنسبة لكل من وثائق التأمين الإلزامي والشامل.

يمكن ملاحظة أن نسبة حاملي وثائق التأمين المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات يتزايد عامًا بعد عام لمستويات "استحقاق سنتين" وما فوقها، ويمكن أن تكون أحد الاعتبارات المهمة لأغراض التسعير. وهذا يدل على وعي السائقين بالحفاظ على سجل القيادة الآمنة، مما يساهم في تحسين معايير القيادة ورفع مستوى السلامة المرورية. ويتعين على الإكتواري المعين متابعة هذه التغييرات بانتظام وعكس تلك التغييرات في التسعير الفني وتحديث الأقساط في الوقت المناسب.

3. تقارير التسعير الإكتواري - تأمين الحماية والادخار

3.1 الالتزام بضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين

توضح الضوابط الحد الأدنى من متطلبات تقارير التسعير الإكتواري لتشجيع الإكتواري المعين على إعداد تقارير تتماشى مع المعايير المهنية العالمية للمهنة. يوضح الرسم البياني أدناه مدى استيفاء تقرير التسعير الذي أعده الإكتواري المعين للحد الأدنى من المتطلبات حسب نوع المنتج.



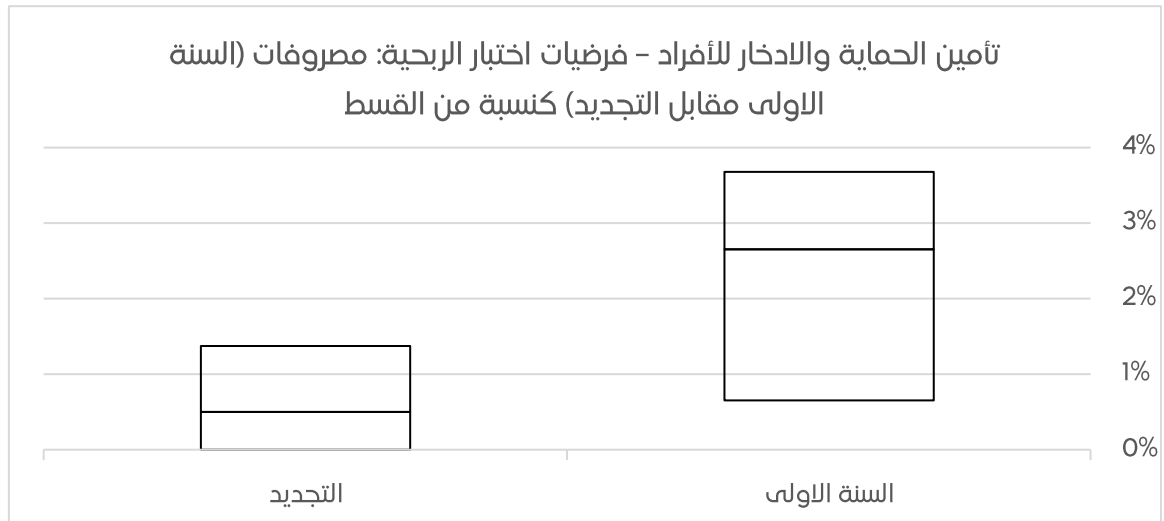
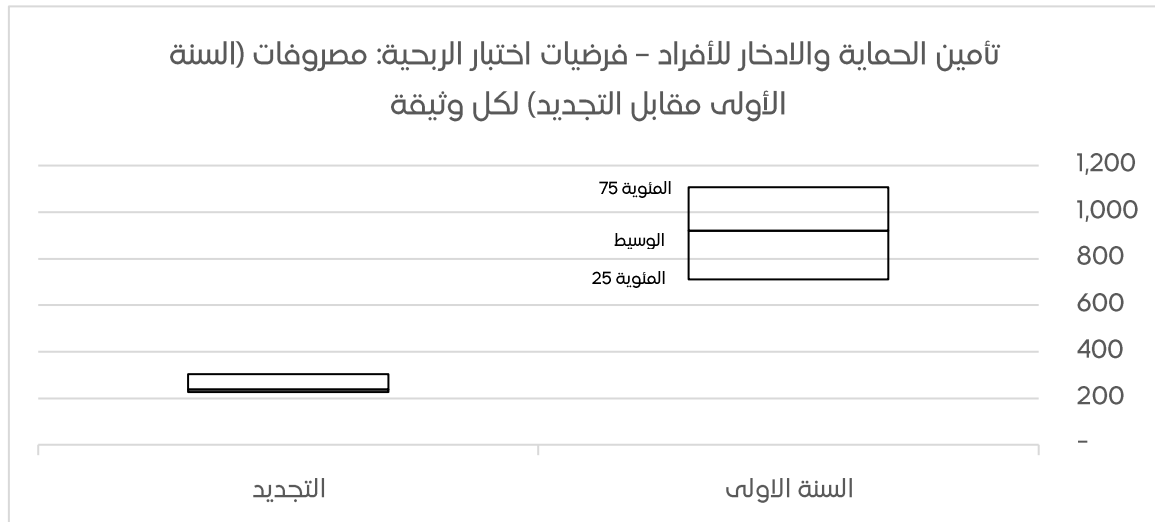
بالنسبة لتأمين المجموعات، يُظهر الرسم البياني أعلاه تحسناً في الالتزام بالضوابط خاصة في مجال المنهجية والفرضيات المستخدمة في التسعير وفي معدلات الأقساط النهائية التي أوصى بها الإكتواري المعين. أما بالنسبة لتأمين الأفراد، فيوضح الرسم البياني ضعف في الالتزام في مجال الاكتتاب وإعادة التأمين مقارنة بالعام الماضي.

تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين التأكد من استيفاء تقارير التسعير جميع المتطلبات المذكورة ضمن ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين.

3.2 تأمين الحماية والادخار للأفراد - فرضيات اختبار الربحية

تتعلق أحد المتطلبات في المادة 39 من ضوابط الأعمال الإكتوارية بإجراء اختبار للربحية لمنتجات الحماية والادخار للأفراد. ويغطي هذا القسم الفرضيات المستخدمة من قبل الإكتواري المعين لاختبار الربحية.

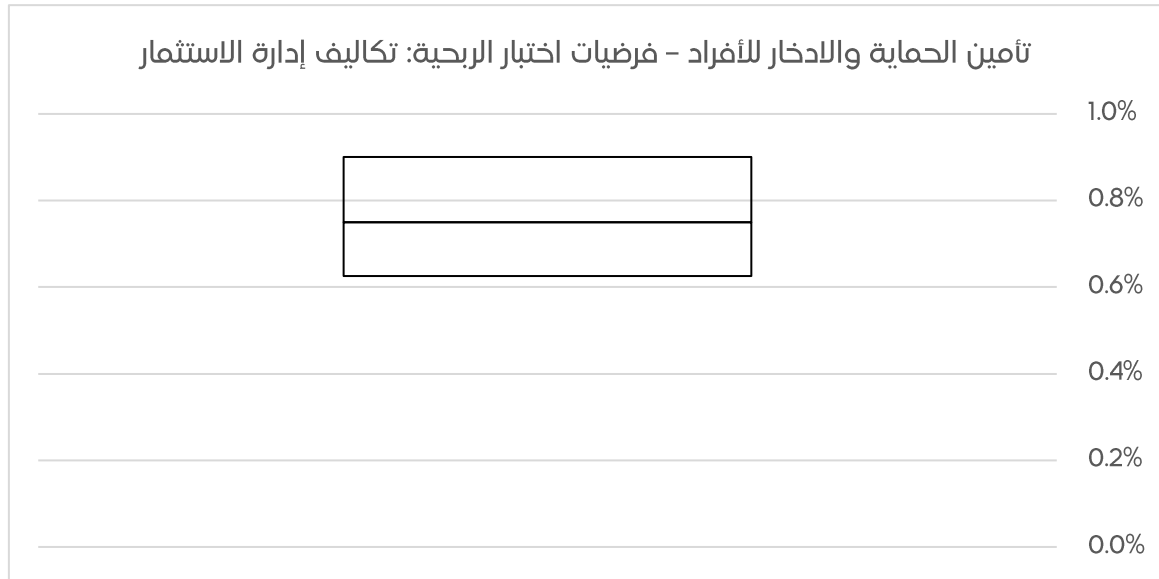
3.2.1 فرضيات المصروفات (باستثناء العمولة)



توضح الرسوم البيانية أعلاه تباين فرضيات المصروفات خلال السنة الأولى بين شركات التأمين بشكل كبير، إلا أنه يمكن ملاحظة وجود نطاق أضيق لمصروفات التجديد المفترضة، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف الحجم بين شركات التأمين، حيث تتمتع بعضها بوفورات أفضل بسبب اقتصاديات الحجم، وبالتالي انخفاض تكاليف الاستحواذ في السنة الأولى مقارنة بغيرها.

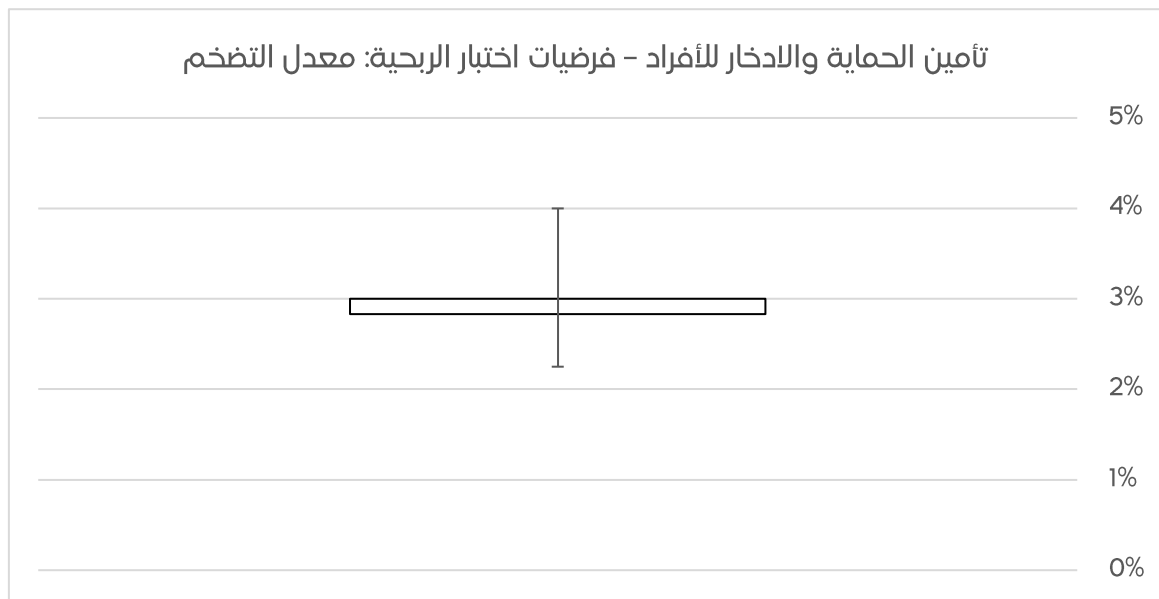
تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين أن يواصل مراقبة مصروفات الشركة وأن يعكس تلك المستويات عند وضع الفرضيات بشكل مناسب.

3.2.2 تكاليف إدارة الاستثمار



يوضح الرسم البياني أعلاه اختلاف فرضيات مصروفات إدارة الاستثمار بين شركات التأمين ضمن نطاق ضيق والذي قد يعزى إلى اختلاف حجم شركات التأمين.

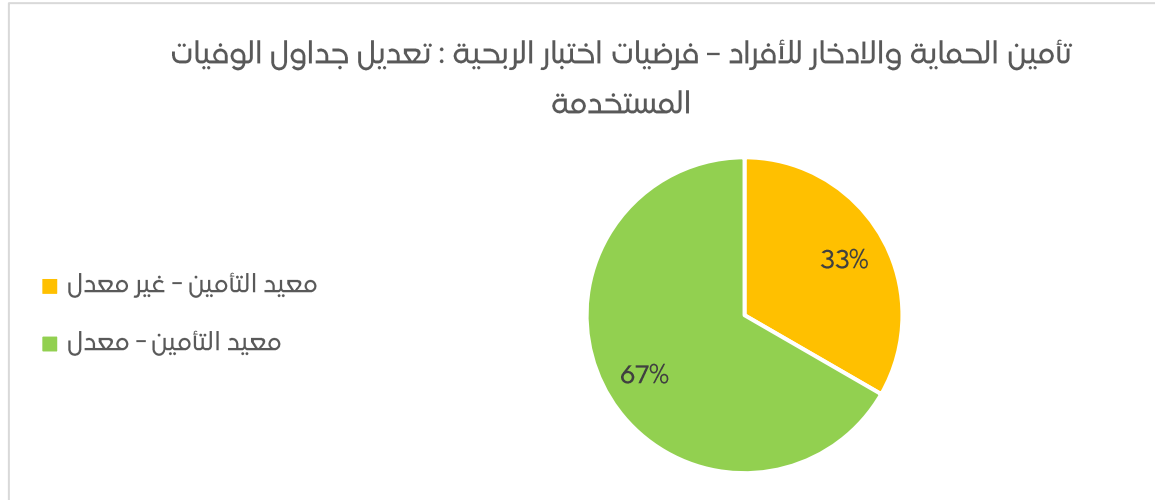
3.2.3 معدل التضخم



يوضح الرسم البياني أعلاه اختلاف فرضيات معدل التضخم بين شركات التأمين بنطاق واسع نسبياً.

تتوقع الهيئة أن يواصل الإكتواري المعين مراقبة فرضيات التضخم المطبقة، وأن يدعم الفرضية المستخدمة بالإشارة إلى مؤشرات السوق الموثوقة والنتائج التاريخية لتحليل النفقات للشركة.

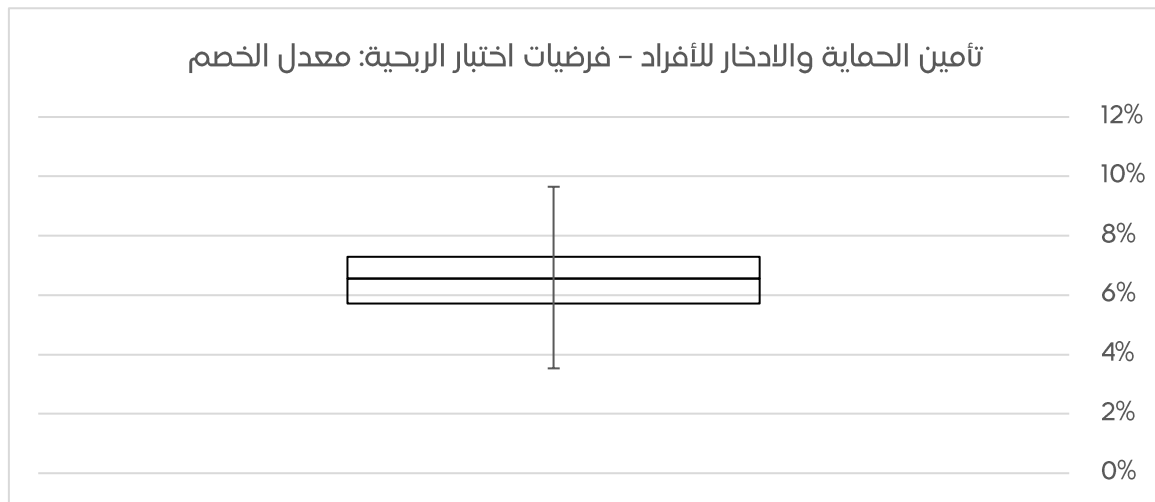
3.2.4 معدل الوفيات



يوضح الرسم البياني أعلاه توزيع مصادر جدول الوفيات التي تستخدمها شركات التأمين لتأمين الحماية والادخار للأفراد، كما يوضح ما إذا قد تم إجراء تعديل على جدول الوفيات الأصلي من مصدر معين. ويمكن ملاحظة أن الإكتواريين المعينين يعتمدون بشكل كبير على مدخلات إعادة التأمين في هذا المجال.

تتوقع الهيئة أن يقوم الإكتواري المعين بإجراء تقييم منظم لمدى ملاءمة جداول الوفيات لمصادر خارجية لسوق المملكة باستخدام تحليل المقارنة بين التوقعات والواقع (Actual vs Expected) وإجراء التعديلات حسب الحاجة.

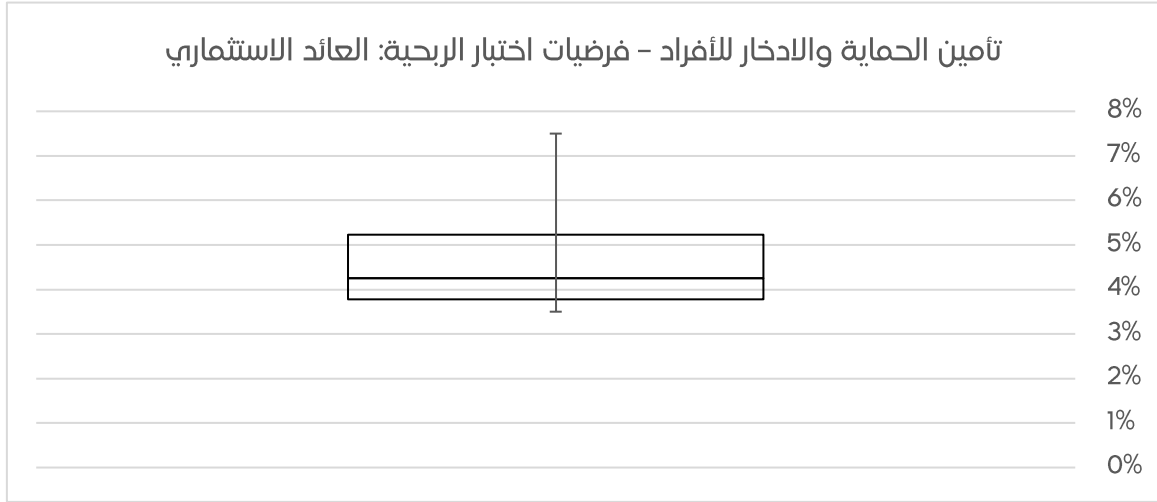
3.2.5 معدل الخصم



تختلف فرضيات معدل الخصم بشكل كبير بين شركات التأمين ضمن نطاق واسع.

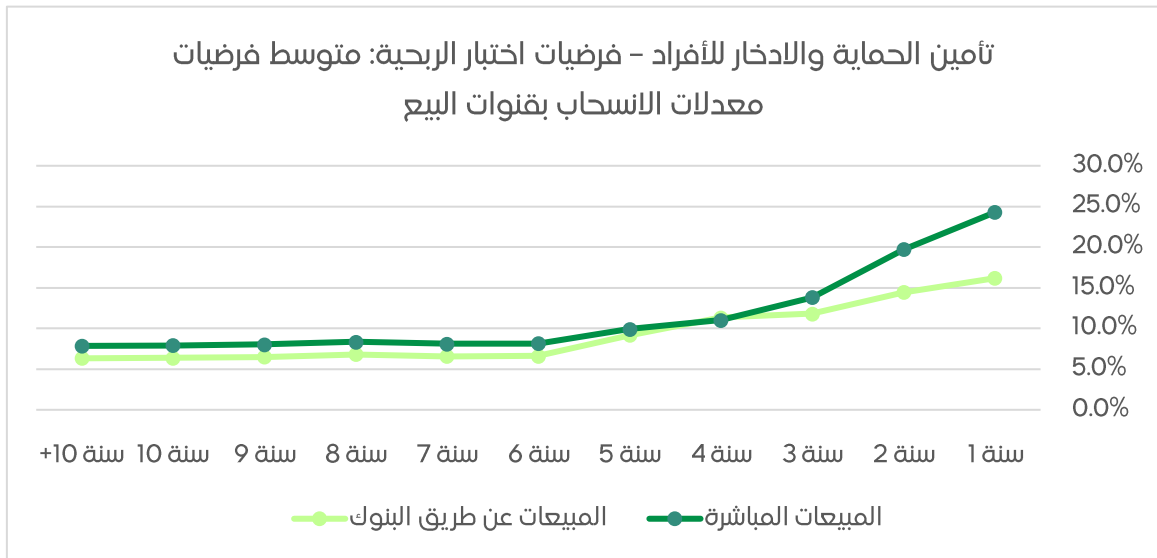
تتوقع الهيئة أن يكون الإكتواري المعين قادرًا على تبرير استخدام فرضية معدل الخصم المستخدم وأن يكون قادرًا على ذكر أسباب منطقية لأي اختلافات عن المقارنات المعيارية للسوق.

3.2.6 العائد الاستثماري



يوضح الرسم البياني أعلاه فرضية العائد الاستثماري لغرض اختبار الربحية حيث تتباين بين شركات التأمين بنطاق واسع.

3.2.7 معدلات الانسحاب



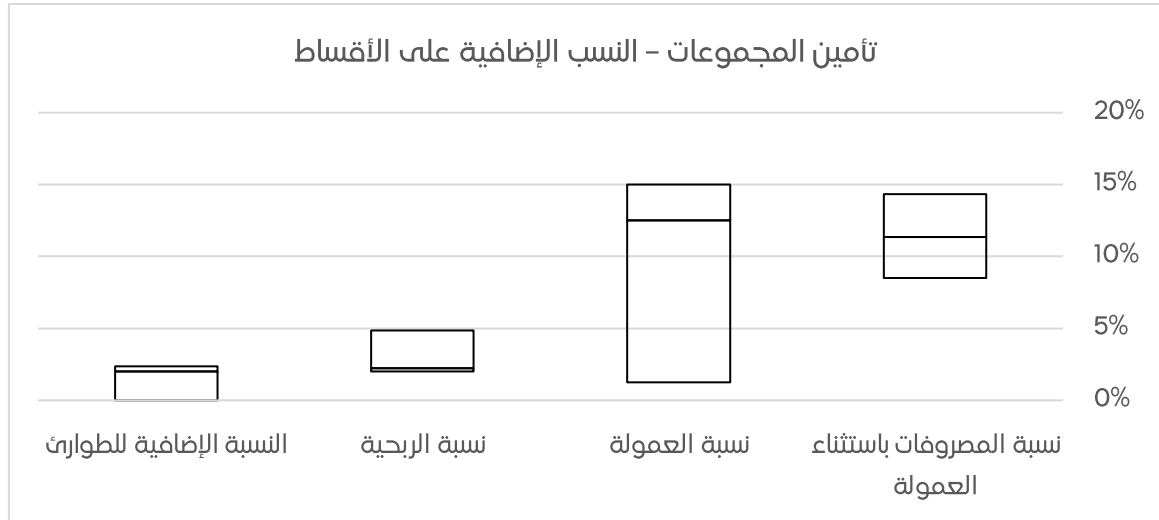
يوضح الرسم البياني أعلاه المتوسط البسيط للفرضيات السنوية لمعدلات الانسحاب في وثائق الحماية والادخار للأفراد. يتضح أن فرضيات معدل الانسحاب في الوثائق المبيعة عن طريق البنوك أقل منه في الوثائق المبيعة بشكل مباشر. والجدير بالذكر أن حجم محفظة المبيعات المباشرة لا يزال صغيراً نسبياً

مقارنة بحجم المبيعات عن طريق البنوك، ويجب مراقبة فرضيات الانسحاب عن كثب مع توفر المزيد من البيانات واكتساب مزيد من الخبرات.

3.3 تأمين الحماية والادخار للمجموعات

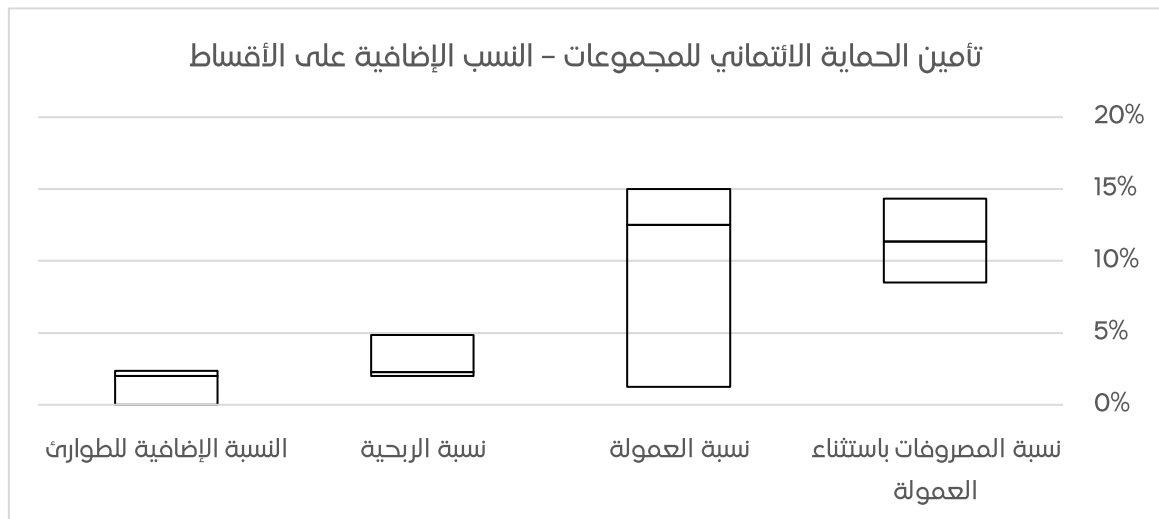
3.3.1 النسب الإضافية على الأقساط

3.3.1.1 تأمين المجموعات



يوضح الرسم البياني أعلاه وجود تباين واسع بين شركات التأمين لغالبية الفرضيات المستخدمة لتسعير تأمين الحماية والادخار للمجموعات. ويتضح وجود التباين الأكبر في نسب العمولة في حين أن القليل من الشركات لا تطبق أي نسب إضافية للطوارئ.

3.3.1.2 تأمين الحماية الائتماني للمجموعات



يوضح الرسم البياني أعلاه وجود تباين واسع لغالبية الفرضيات المستخدمة لتسعير تأمين الحماية الائتماني للمجموعات. ويتضح أن أعلى تباين كان في نسبة العمولة المفترضة، كما يتضح أن بعض الشركات لا تطبق أي نسب إضافية للطوارئ.

تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين أن يراقب عن كثب الفرضيات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بأعمال تأمين الحماية والادخار للمجموعات وتأمين الحماية الائتماني للمجموعات مع توفر المزيد من البيانات واكتساب مزيد من الخبرات.

الخاتمة

وفي الختام، تتوقع الهيئة من إدارة الشركة القيام بالتالي لغرض التسعير للتأمين الصحي وتأمين المركبات وتأمين الحماية والادخار:

- التأكد من إتاحة البيانات الشاملة والدقيقة للإكتواري المعين.
- تحدي الفرضيات الأساسية المستخدمة من قبل الإكتواري المعين.

تتوقع الهيئة من مدير الإدارة الإكتوارية الداخلي في الشركة التالي:

- المشاركة الفاعلة في جميع مهام التسعير الإكتواري وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر: تقديم البيانات وفحصها وتحليل التسعير وتجهيز التقارير الإكتوارية.
- الحفاظ على التواصل الدوري مع إدارتي الاكتتاب والمطالبات؛ وذلك للتأكد من فهم تطورات السوق بالوقت المناسب، وبالتالي مناقشة مدى الحاجة لإعادة التسعير الإكتواري مع الإكتواري المعين.

تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين التالي:

- توضيح طريقة التسعير والفرضيات الأساسية للإدارة بطريقة يسهل فهمها، وتوضيح التغييرات على الأسعار ومبررات هذه التغييرات.
- التأكد من أن فرضيات التسعير مدعومة بالخبرة الحديثة والتغيرات المتوقعة فيها، وأن هذه الفرضيات تأخذ بالاعتبار ظروف الشركة الخاصة والتطورات العامة في مجال أعمال المركبات والخدمات الصحية والحماية والادخار.
- الاستمرار في تطوير التسعير بالاستفادة من التطورات العالمية في أفضل الممارسات الإكتوارية، مثل: استخدام علم البيانات والذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي
- السعي لتمييز أساس التسعير في الشركة عن التنافسية وتجاوز الحد الأدنى المحدد من قبل الهيئة.
- مراقبة الخبرة الناشئة والتشريعات وتحديث الأسعار بشكل مستمر وحسب اللازم وعدم الاكتفاء بالتسعير لغرض تقرير التسعير السنوي فقط.
- إشراك موظفي الإدارة الإكتوارية داخل شركة التأمين في عملية التسعير وتوجيههم للعمل بكفاءة مع إدارتي الاكتتاب والمطالبات وذلك لتحديد الاتجاهات الناشئة بشكل مستمر وأخذها بالإعتبار عند القيام بالتسعير الإكتواري.
- الالتزام بمعايير المهنة الإكتوارية للجهة المهنية التي يتبعها الإكتواري المعين.